الأمـــم المتحـــدة S/PV.7616

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٦١٦

الجمعة، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد روسيلي	(أوروغواي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد زو جونغشينغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

تنفيذ المذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

1602271 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تنفيذ المذكرة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الناجحة لمجلس الأمن. ويشرفني أن أكون المتكلم الأول الذي يتشاطركم الملاحظات المتعلّقة بهذا الشهر بصفتي عضواً منتخباً جديداً.

وترحب اليابان بجلسة الاختتام الرسمية اليوم. ونرحب أيضاً بمبادرتكم، سيدي الرئيس، بعقد جلسة غير رسمية بعد ظهر اليوم، الأمر الذي سيتيح لنا إجراء حوار تفاعلي مع العضوية الأوسع للأمم المتحدة. وبما أن هذه الجلسة بصيغة مفتوحة، أودّ أن أقترح عليكم، السيد إلبيو، البدء بجلسة بعد ظهر اليوم غير الرسمية بالأسئلة والأجوبة.

وأودّ أولاً أن أتناول أساليب عمل المجلس. وأود أن أذكّر جميع أعضاء المجلس بما ورد في المذكرة الرئاسية S/2010/507، التي لدي نسخة منها، بأن جميع المشاركين في اجتماعات مجلس الأمن يُشجّعون، في الفقرة ٢٩ منها، على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل. وليس من السهل الإدلاء ببيان قصير. فقد قال وينستن تشورتشيل ذات مرة: ”لو كان لدي مزيد من الوقت، لكتبت رسالة أقصر“. وسأحاول اتباع قاعدة الدقائق الخمس.

لقد تعامل مجلس الأمن مع العديد من المسائل الصعبة خلال شهر كانون الثاني/يناير. ومن بينها، أود التركيز على التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ كانون الثاني/يناير. لقد كانت التجربة النووية انتهاكاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وللنظام الدولي لعدم الانتشار. وتشكل أيضاً تهديداً أمنياً خطيراً يقوض السلام والأمن الدوليين في المنطقة وخارجها. وفي يوم التجربة النووية، عقد مجلس الأمن على الفور مشاورات طارئة بناء على طلب من اليابان والولايات المتحدة وجمهورية كوريا. وكان مجلس الأمن متحداً في إصدار بيان صحفي بعد الجلسة مباشرة، والذي أدان التجربة بقوة، وقرر من فوره بدء العمل على تدابير مهمة أخرى في مشروع قرار جديد لمجلس الأمن.

وبوصفنا أحد مؤيدي الجلسة الطارئة، أودّ أن أعرب عن تقديرنا لتعاون جميع أعضاء المجلس. وبعد رد سريع من جانب المجلس، أجريت مناقشات غير رسمية من أجل إعداد مشروع قرار جديد. ونود أن نثني على الجهود التي تقودها الولايات المتحدة، القائمة بالصياغة. وتعتقد اليابان بأن اعتماد مشروع قرار جديد مع المزيد من التدابير الهامة يلزم أن يكون الأولوية القصوى الملحة للمجلس.

وليست الجزاءات بموجب ميثاق الأمم المتحدة عقوبةً أو غايةً نهائية. بل إن الجزاءات هي إحدى الأدوات الهامة التي توجد تحت تصرف المجلس للتوصل إلى حل شامل للمسألة المعنية. ونوافق على ضرورة وجود حوار من أجل التوصل إلى حل لهذه المسألة. ولكن ينبغي لنا أيضاً أن نتذكر بأننا شاركنا في حوار مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ أكثر من ٢٠ عاماً فيما يخص تطوير برنامجها النووي. كما أن الاتفاقات والحوارات السابقة لم تنجح في إيجاد حل. وتتضمن هذه الاتفاقات الإطار المتفق عليه لعام ١٩٩٤، وإعلان بيونغ يانغ بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام ٢٠٠٢ والبيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف في عام ٢٠٠٥ – على سبيل المثال لا الحصر. ولكن لم تنجح أي

من تلك المحاولات، لأن الوعود التي قطعتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم يتم الوفاء بها. ولكي ينجح الحوار، لا بد من أن يكون هناك ضغط في نفس الوقت. وهذا هو السبب في أننا نجادل من أجل مشروع قرار قوي جديد.

وفي تناقض صارخ مع التحدي الخطير الذي تشكله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لنظام عدم انتشار الأسلحة النووية، شهد المجتمع الدولي تطورات إيجابية فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، وهي حلول يوم التنفيذ، في ١٦ كانون الثاني/يناير، للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥). ونتيجة لذلك، رُفعت جزاءات الأمم المتحدة ذات الصلة ببرنامج إيران النووي. وهذا دليل واضح على أن الجزاءات تؤدّي دورها.

وقبل أن أختتم بياني، سيدي الرئيس، أود أن أشيد بكم وبفريق أوروغواي كلّه على العمل الرائع. ولا بد من أن يكون تولي أوروغواي الرئاسة في أول شهر لها في المجلس تحدياً كبيراً. وبوجودي في المجلس معكم على مدى شهر واحد، سيدي الرئيس، تعلمت قدراً هائلاً من قيادتكم الفعالة والمهنية للرئاسة. وأتمنى للسفير رافائيل داريو راميريث كارينيو ولفترويلا كل النجاح في شهر شباط/فبراير.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): وأنا بدوري أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على الأسلوب ذي الكفاءة والفعالية الذي أدرتم به وفريقكم أعمالنا في الشهر الماضي، الذي كان حافلا بالعمل. كما أود أن أثني على الأعضاء الجدد. وقد أثارت إعجابي كثيراً الطريقة التي أصبحوا بها جميعاً على الفور نشطين ومشاركين وكفؤين للغاية في عملنا.

ومن الجيد جداً عقد هذه الجلسة الاختتامية، وهما جلستان في الواقع، كما ذكر سفير اليابان، إذ نعقد جلسة رسمية هنا اليوم – وكانت هنالك طلبات من العضوية الأوسع نطاقاً لمزيد من هذه الجلسات الاختتامية – ويسرني أن أشير إلى أننا سنواصل التقليد غير الرسمي للمناقشة الختامية بعد ظهر اليوم.

ونميل إلى التكلم هنا في هذه القاعة من نصوص معدّة سلفاً لأننا نذكر مواقف حكومات بلداننا بشأن المسائل الهامة الراهنة. غير أنني لا أستخدم نصاً معدّاً سلفاً، فيما عدا بعض الملاحظات الخطّية، لأنني أود أن أركز على جانب آخر من جوانب عملنا هنا اليوم. وأعتقد أن المجلس يجيد بيان مواقفه على الصعيد الوطني، ولكنه لا يجيد ذلك في ما أرى أنه أعماله الرئيسية، والتي هي حل المشاكل. وإننا بحاجة إلى قضاء وقت أكبر في التحدث إلى بعضنا البعض بشأن كيفية حلنا للمشاكل المدرجة في جدول أعمالنا، ووقت أقلّ في ذكر مواقفنا تسجيلاً للموقف. وأعتقد أن هذه مسألة ستواصل نيوزيلندا تأييدها للفترة المتبقية من فترة عضويتنا هنا في المجلس. ومن هذا المنظور، أود أن أتناول مسألتين أثيرتا في جدول أعمالنا هذا الشهر.

الأولى مسألة بوروندي. أود أن أشكر فرنسا ومصر على تقاريرهما وخلاصاتهما الدقيقة جداً (انظر S/PV.7615) بشأن المحادثات التي أجريناها في بوجمبورا ومع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في إثيوبيا. لقد كان أمراً يبعث على ارتياح كبير لنيوزيلندا أن تمكنّا في نهاية المطاف من زيارة بوروندي. وهو أمر طلبناه منذ ما يزيد على ٦ أشهر مضت. وقد كانت رحلة مخيبة للآمال من جوانب عدّة. فقد وجدنا من الصعب جداً العمل مع حكومة بوروندي بشأن المسائل لأن وجهة نظر الحكومة، كما سمعنا من ممثل فرنسا، من جهة والمعارضة من جهة أخرى كانتا مختلفتين جداً. ويصعب إجراء حديث عندما تكون وجهات النظر مختلفة هذا الاختلاف. ومن ناحية أخرى، فإن من المهم جداً أننا ذهبنا إلى هناك. وأعتقد أنه كان برهاناً بالغ الأهمية على اهتمام المجلس.

وقد سررت جداً بالمحادثات في أديس أبابا، حيث أعتقد أننا عملنا بصورة جيدة حقاً مع مجلس السلم والأمن الأفريقي

– وكانت مناقشة صريحة جداً معه بشأن التحديات التي نواجهها. وقد خرجت من ذلك الاجتماع مقتنعاً بأن السبيل الوحيد لأن نحرز تقدماً بشأن هذه المسألة هو أن يعمل مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا معاً. ولا يسعنا أن نكون منقسمين. وإنني أرحب حقاً بتلك المشاركة، والتي أعتقد أنه أمر ينبغي أن نكرره أكثر.

والمسألة الثانية التي أريد أن أتحدث عنها اليوم هي سورية، والتي طغت على الكثير من وقتنا في المجلس. أود أولاً أن أشيد بإسبانيا، وهي المتعاونة معنا في ملف سورية الإنساني، فضلاً عن الترحيب بمصر، التي تنضم إلينا الآن بشأن هذه المجموعة الصعبة من المسائل. وفي هذه الحالة، كان أمامنا مثال آخر لاستجابة العالم عندما عُرض علينا أمر بشع مروّع، ألا وهو المجاعة في مضايا – وهو أمر يشبه حال الصبي الغارق على الشاطئ التركي. وقد هرعنا جميعاً إلى الاستجابة بطريقة مثيرة للغاية. ولكن كان ينبغي لنا القيام بذلك في وقت أبكر بكثير. ومرة أخرى، هذا مثال تقليدي على فشل المجتمع الدولي والمجلس في الاستجابة إلى معلومات علمنا بوجودها إلا أننا لم نأخذ بزمام الأمر أو نتصرف بسرعة كافية.

وقد ذكروني بوجودي هنا في هذه القاعة قبل ٢٠ عاماً عندما علمنا بما يحدث في رواندا. ولكن الاستجابة الدولية لم تحصل فعلاً إلا عندما وصلت الكاميرات إلى غوما وشهدت حالة اللاجئين هناك. ومرة أخرى، تأخّر الأمر أشهراً بعد فوات الأوان.

إننا بحاجة إلى تناول هذه المسائل بشكل أفضل بكثير، والعمل معهم، لا مجرد انتظار كاميرات التلفزيون لتحفيزنا على اتخاذ إجراءات.

تلك هي الأفكار التي أردت أن أساهم بها اليوم. وأود أن أشكر أعضاء المجلس على كونهم زملاء ممتازين.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أتفق تماما مع التعليق الافتتاحي لسفير اليابان، وتحديدا الاقتباس المتعلق بتشرشل والخمس دقائق. ولا بد لي من الاعتراف بأن ذلك موضوع يشغلني للغاية. إننا نتكلم كثيرا، دون النجاح في الاضطلاع بكثير من المبادرات. ولا ننفذ الأمور بشكل صحيح.

لذلك السبب، إذا جاز لي، إسمحوا لي أن أشير إلى أنه خلال المناقشة المفتوحة الأخيرة التي تحدثنا خلالها عن أساليب العمل (انظر S/PV.7516)، قامت إسبانيا بممارسة جديدة ولكنها مهمة، تتمثل في الاطلاع على آراء الدول الأعضاء على نحو أوسع نطاقا. وانعكست تلك الآراء في الوثيقة التي عممتها على جميع الأعضاء. وأعتقد أن تلك الأساليب هي أساليب عمل جيدة، عندما نتحدث قليلا في القاعة، ونستفيد مع ذلك مما قيل فعلا فيها.

بما أن هذه هي أول جلسة ختامية، تعقد منذ شهر آب/أغسطس ٢٠١٥، فإنني أرى من ثم، أنه بوسعي التكلم عما حدث بين شهر آب/أغسطس واليوم. وأنا أتفق تماما مع السيد جيرارد فان بوهيمن أنه من الأفضل الارتجال فيما يخص بعض الأفكار وتبادل الأفكار، بدلا من سرد مطول لكل ما حدث. وأود أن نفرق بين ما أعتقد أنه نجاح للمجلس، وأدار نفسه فيه بشكل جيد، وحيثما أرى أن عمله بحاجة إلى تحسين. أعتقد أنه منذ شهر آب/أغسطس، أدار المجلس نفسه بشكل جيد للغاية في كثير من الحالات، وخاصة فيما يتعلق بحالتين.

تمثلت الأولى في اعتماد القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) بشأن المرأة والسلام والأمن. وأنا لا أقول ذلك ببساطة لأنه اعتمد خلال الرئاسة الإسبانية للمجلس، ولكن لأننا عملنا بشكل جيد للغاية مع المملكة المتحدة، بدءا من مواقف متباعدة بين أعضاء المجلس، وتمكنا من التوصل إلى توافق شامل بشأن نص طموح ومهم للغاية، من بين أمور أخرى، ينشئ فريق

عمل غير رسمي سيتيح تنفيذ القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) ليصبح واقعا فعليا.

ويتمثل المجال الثاني الذي أعتقد أن المجلس كان ناجحا فيه، في الاتفاق النووي مع إيران. وأقول ذلك، لأنني تحملت المسؤولية الجسيمة عن تيسير الآلية الجديدة التي أنشئت بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، مما تطلب جهودا كبيرة من البعثة الإسبانية التي قامت بدور الميسر، وكذلك من جانب الأمانة العامة وغيرها من المؤسسات. وأود أن أقول أنني أعتزم عقد جلسة إحاطة مفتوحة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في غضون الأسبوعين المقبلين كحد أقصى، بحيث يمكن للدول الأعضاء أن تفهم بشكل صحيح كيف ستعمل الآلية الجديدة فيما يخص العلاقات التجارية مع إيران. وسأدلي ببيان عام.

وفيما يتعلق بالجانب السلبي، نجد في المقام الأول، وبشكل بديهي مسألة سورية. حيث أننا لم نتمكن فيما يتعلق بالسياسة السوريةمن وضع حد للحرب هناك. ونأمل أن تنجح الاجتماعات التي ستعقد اليوم في جنيف. ولم تبدأ كما كنا نأمل، ولكنها بدأت على أي حال. وعلى الجبهة الإنسانية في سورية، ورغم أنه من دواعي السرور حقا العمل مع جيرارد ومع صديقنا عمرو من مصر، فإننا للأسفلا نستطيع أن نعطي أنفسنا علامات جيدة، لأن الإحصاءات الإنسانية تزداد سوءا. ولهذا السبب، وضعنا نحن الثلاثة آليات لضمان عدم حدوث مآسي من قبيل ما حصل في مضايا، وكذلك لتحسين مستويات استجابة الحكومة السورية للطلبات المقدمة من جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وهاتان أولويتان مهمتان.

وفيما يخص آلية الأسلحة الكيميائية، التي تعمل بشكل جيد لأننا سنتلقى قريبا جدا النتائج الأولى لآلية التحقيق المشتركة. ويقودني ذلك إلى الإشارة في هذا المنتدى المهم إلى أننا في منتصف عملية هامة لاستعراض القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ستنتهي في شهر كانون الأول/ديسمبر. ويتمثل هدفي في عملية الاستعراض هذه، بمساعدة أعضاء المجلس، في ضمان أن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) فعال بما فيه الكفاية لوقف انتشار أسلحة الدمار الشامل فعلا إلى الأطراف الفاعلة من غير الدول.

ومن بين ملاحظاتي، فيما يخص الجانب السلبي، أيضا بوروندي. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أقول أنه على الرغم من أن نتائج زيارة المجلس لم تكن كما توقعناه، سأقول بأن المجلس قام بعمل جيد أيضا، حيث تمكنا من القيام برحلة في وقت مهم لمنع وقوع حالة نخشاها جميعا. وأعتقد أننا يجب أن نكون راضين عن سلوكنا في هذا الصدد. لكن النتائج، هي مسألة أخرى.

هناك العديد من المبادرات الأخرى التي جرت بشكل جيد للغاية. وسوف أتطرق فقط إلى القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦)، بشأن كولومبيا، الذي يبين إلى ثقة الدول في مجلس الأمن. وتلك مسألة هامة. وأود أن أشير كذلك إلى القرار الهام ٢٢٤٩ (٢٠١٥)، بشأن مكافحة الإرهاب، وكذلك القرار ٢٢٥٣ (٢٠١٥)، بشأن تمويل الإرهاب.

وفي الختام، وحتى لا أتجاوز مدة الخمس دقائق المحددة لي، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على العمل الممتاز الذي قمتم به في المجلس، خلال شهركم الأول. وأود أيضا أن أشيد بكم لمتابعة التقليد الذي بدأناه قبل بضعة أشهر بعقد الجلسات الختامية على غرار توليدو، مثل تلك التي ستجري في الثالثة ظهرا اليوم. تتيح هذه الجلسات إجراء حوار غير رسمي أوسع بشأن الآراء المتعلقة بعملنا مع مجمل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

السيد أبو العطا (مصر): أود في البداية الإعراب لكم عن بالغ الشكر وعميق التقدير لشخصكم ولكامل فريق عمل بعثة أوروغواي على ما بذلتموه من جهد شاق أثناء رئاستكم لأعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير، وما أظهرتموه

من رؤية واضحة فيما يخص أولويات عمل المجلس، بالإضافة إلى الكفاءة والمهنية العاليتين في تسيير أعماله بانسيابية وما أبداه خبراء بعثتكم من حرص على التواصل الفعال مع خبرائنا، كما أود أن أشكركم على أخذ زمام المبادرة لعقد هذه الجلسة الختامية، عن أعمال المجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير الذي يشرف على الانتهاء، وشهد جدول أعمال حافل للغاية، ومناقشة مسائل تحظى بأهمية بالغة لانعكاسها المباشر على السلم والأمن الدوليين.

لقد أظهرت الأسابيع القليلة الماضية من عمل المجلس، استمرار التحديات الدولية بالغة التعقيد التي تتطلب تكثيف وتنسيق الجهود، لمواجهتها خلال الفترة القادمة، فمن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية إلى خطر انتشار الأسلحة والتجارب النووية، وتنامي خطر التطرف والإرهاب، ثم الأزمات الإنسانية والسياسية في سورية، إلى أفريقيا الوسطى، ومن بوروندي إلى اليمن، مرورا بالتحديات التي تواجهها منطقة غرب أفريقيا والساحل، والجهود السياسية المبذولة في قبرص وهايتي ودعم اتفاق السلام التاريخي في كولومبيا، وصولا إلى مسؤوليتنا السياسية والأخلاقية عن حماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة، وكلها قضايا ومواضيع تعكس حجم المسؤولية الملقاة على كاهل هذا المجلس ومدى تنوع التحديات التي تواجه الأمن والسلم الدوليين.

لقد سبق وعبرت مصر عن رؤيتها لتلك القضايا الهامة والمحورية خلال الجلسات السابقة للمجلس، ولذلك، فإننا نود تركيز مداخلتنا على المهمة التي قام بها المجلس في بوروندي، كنموذج لكيفية تحليل انخراط مجلس الأمن بشكل فاعل ومؤثر في الأزمات المدرجة في جدول أعماله. وللتأكيد على أن قوة هذا المجلس تكمن في توحيد الرؤى والعمل الجماعي عند تناول تلك الأزمات.

وفي تقديرنا أن هذه المهمة تعدُّ أحد أهم إنجازات المجلس خلال الشهر الحالي، حيث أنها جاءت بمثابة اختراق حقيقي في أزمة تحوز على قدر كبير من اهتمام وقلق المجتمع الدولي، وفي توقيت حاسم وفي ظروف اتسمت بتباين تقييم الأطراف المختلفة لحقيقة الأوضاع ورؤيتها لسبل التسوية. وقد مكنت هذه الزيارة مجلس الأمن من الاضطلاع بصورة مباشرة على حقيقة الأوضاع على الأرض والاستماع إلى آراء طيف واسع من الفاعلين الوطنيين. كما خاض المجلس في نقاش مباشر مع المسؤولين على مستويات متعددة في بوروندي. وقد حمل هذه النقاش مؤشرات إيجابية هامة من جانب بعض المسؤولين البوروندين يجب البناء عليها.

وأود أن أنوه في هذا الإطار، إلى الرسالة الإيجابية التي تلقاها المجلس من الرئيس البوروندي في أعقاب الزيارة، والتي نعتبرها إحدى النتائج المباشرة لهذه الزيارة. كذلك فقد كان الحوار غير الرسمي مع مجلس الأمن والسلم الأفريقي هاما لاستكمال الصورة بشأن الجهود الإقليمية وتبادل وجهات النظر بشأن مختلف البدائل المطروحة للتعامل مع الوضع السياسي والأمني، ما يؤكد مجددا على أهمية الشراكة التي تجمع المجلس بالمنظمات الإقليمية. وأثق في أن أعضاء المجلس قد عادوا من المهمة بفهم أعمق للوضع على الأرض، وتصوّر أكثر وضوحا للخيارات التي تتيح لمختلف الأطراف الدولية والإقليمية الانخراط بشكل إيجابي وفعال في إيجاد تسوية مستدامة للأزمة، وما سيكون مرشدا للمجلس خلال قيامه بالنظر في الخطوات المقبلة.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الختامية الشهرية، التي تمكننا من النظر إلى الوراء في المسائل والأعمال التي اضطلع بها مجلس الأمن في الفترة قيد النظر، ما يجعل ممكنا رسم مسار الاجتماعات المقبلة.وأود في ذلك الصدد،

أن أثني على القيادة والحكمة اللتين أظهرتموهما خلال رئاستكم الممتازة لمجلس الأمن.

وقد خفف بصيص الأمل، الناجم عن عقد الانتخابات بصورة سلمية ومنتظمة في غرب أفريقيا، وإنشاء حكومة وحدة وطنية في ليبيا، وإحراز تقدم كبير في كوت ديفوار نحو الانتقال الناجح، والمسار الإيجابي للمحادثات في قبرص وكولومبيا، جزئيا من الآثار الإنسانية الوخيمة وشتى العواقب المترتبة عن أعمال العنف في سوريا، وجمود عملية السلام الإسرائيلي – الفلسطيني، واستمرار الهجمات الإرهابية في ما يقرب من العالم بأسره. ونحن محظوظون، سيدي، لأنكم دعوتم إلى عقد مناقشتين مفتوحتين هامتين على المستوى الوزاري (انظر S/PV.7606 و S/PV.7610) – بشأن حماية المدنيين، وعن الحالة في الشرق الأوسط وقضية فلسطين، التي أتاحت لنا فهما أعمق لكيفية توجيه أعمالنا بصورة مباشرة وفعالة.

ويوضح تقرير المكتب الاقليمي لغرب أفريقيا ووسطها كيف تستطيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية منع نشوب التزاعات في الميدان عبر جهود الدبلوماسية الوقائية الفعالة النشطة والأفضل تنسيقا، وبدعم من الأمم المتحدة. وقد شهد إجراء الانتخابات بطريقة ناجحة في كل من نيجيريا وتوغو وبوركينا فاسو وجمهورية غينيا وكوت ديفوار، على المشاركة المستمرة والدؤوبة من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تولّى بلدي رئاستها، فضلا عن تأكيد مُثل السلام والديمقراطية والحرية وسيادة القانون. وينبغي دعم وتعزيز ذلك الزخم الإيجابي لصالح الانتخابات المقبلة في العديد من البلدان في المنطقة دون الإقليمية.

وهناك مثال الآخر على النتائج الإيجابية التي تحققت خلال فترة رئاستكم، سيدي، ألا وهو تقديم واتخاذ القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) بالإجماع، والذي قرر فيه المجلس، بناء على طلب الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية، إنشاء بعثة سياسية خاصة لرصد عملية السلام الجارية وتسليم الأسلحة بعد إبرام اتفاق نهائي على وضع حد لتزاع استمر على مدى ٥٠ عاما تقريبا. وتدل تلك البعثة على التزام الأطراف بالتوصل إلى حلول تفاوضية، فضلا عن كونها شهادة على استثمار الأمل في إطار الأمم المتحدة، وهو ما يسعى الوفد السنغالي إلى مواصلته. ويمكن قول الشيء نفسه عن تشكيل حكومة وفاق وطني في ليبيا، والأحداث الإيجابية التي رأيناها بفضل جهود الطوائف القبرصية واليونانية والتركية بهدف استئناف مفاوضات السلام بدعم من الأمم المتحدة.

وأود في ذلك الصدد، أن أركّز على العديد من تلك الحالات.

تبين سلسلة الهجمات الإرهابية التي وقعت هذا الشهر حدة هذه الظاهرة التي ما زلنا نواصل الكفاح ضدها بلا كلل، إن لم تكن دليلا على حجمها، علاوة على كونها تمثّل أيضا أكبر تهديد لأمننا وللمثل الكفيلة بتشكيل عالم نموذجي. ويدفعني ذلك إلى إعادة تأكيد الحاجة الملحة إلى التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بهدف التوصل إلى نهج وقائي شامل، بوصفه النهج الوحيد القادر على الوصول إلى حلول دائمة. وكما سمعنا على نحو مطوّل، فإن ذلك ينطبق على الحالة في الشرق الأوسط، التي لا أود الخوض فيها.

وأود فيما يتعلق بمنطقة القرن الأفريقي والحالة الصعبة في الصومال، والتي عقدنا بالأمس مشاورات مكثفة بشأنها، أن أكرر النداء الذي وجهته حينئذ إلى المجتمع الدولي وفرادى الدول والمنظمات الدولية بشأن الاستمرار في تقديم الدعم المالي في هذه اللحظة الحاسمة في تاريخ الصومال. ونشهد الآن بوادر إيجابية، خاصة فيما يتعلق بالعملية الانتخابية والعودة التدريجية للمغتربين الصوماليين الذين يواصلون الاستثمار في

مستقبل بلدهم ويؤمنون به، وهي جميعا عناصر تستحق الدعم من المجتمع الدولي.

أخيرا، أود في الختام أن أعرب لكم، سيدي، عن مدى سعادة وفد السنغال بالمشاركة إلى جانبكم، وخصوصا خلال المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين، التي لا تزال تمثل جوهر التزام القوات السنغالية في ميادين العمليات وهي تسعى إلى تحقيق الأمن في جميع أنحاء العالم. وأؤكد لكم تعاون الوفد السنغالي التام في هذه المسألة. وننتظر بشغف أيضا الرئاسة الفنزويلية للمجلس.

السيد ابراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أقول ترديدا لملاحظات تشيرشل، إذا ما توفر لي الوقت الكافي لكنتُ قد أعددت بيانا أقصر. وأشاطر أعضاء مجلس الأمن الآخرين تهنئتكم، السيد الرئيس، ووفد أوروغواي على القيادة الناجحة للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير، على الرغم من نيلكم عضوية المجلس مؤخرا جدا. ولا شك أن الطريقة الممتازة التي أدرتم بها دفة عمل المجلس بقدر كبير من المهارة هذا الشهر تستحق الثناء.

ومن الجدير بالذكر أيضا، أن آخر مرة عقد فيها هذا المجلس جلسة ختامية رسمية (انظر S/PV.7516 كنا قد اعتمدنا البيان الرئاسي S/PRST/2015/15 المتعلق بالحالة في سوريا، ويوضح المقترحات بشأن تنفيذ بيان جنيف (S/2012/522، المرفق). ومنذ ذلك الحين، قطع المجلس شوطا أبعد في التصدي للنزاع السوري، لا سيما اعتماد العديد من النتائج الختامية الرئيسية في كانون الأول/ديسمبر الماضي. وقد قيّمنا في كانون الثاني/يناير تنفيذ تلك القرارات، وخاصة في القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥). ونرى أنه في حين توفرت فرص محدودة لإيصال الإغاثة الإنسانية وتأمين الإمدادات إلى مضايا وكفريا والزبداني، لا يزال على الأطراف في النزاع، وخاصة الحكومة، بذل المزيد من الجهد للتصدي للحالة الإنسانية المتردية للمدنيين السوريين المقيمين في المناطق الأخرى المحاصرة التي يصعب الوصول إليها. ونؤكد بقوة مجددا، وندعو جميع الأطراف إلى السماح بنقل وإيصال الإغاثة الإنسانية وتيسيرها، ولا سيما عبر خطوط القتال.

ومن باب الإنسانية ومن المستصوب تماما القيام بذلك. ويبدو أن مفهوم الحياد الطبي، الذي سلطت الضوء عليه إسبانيا خلال المناقشة المفتوحة بشأن حماية المدنيين المعقودة في ١٩ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7606)، وجيه على نحو خاص في هذا الصدد. ونحن نتطلع باهتمام إلى القراءة عن مواصلة بلورة ذلك مفهوم.

وإذا ما عدنا بعقارب الساعة إلى الوراء أكثر، ففي نهاية عام ٢٠١٥، اعتمدت نتائج قوية وعملية، بما في ذلك بشأن بوروندي وليبيا وجنوب السودان، وكذلك بشأن المسائل المواضيعية مثل مكافحة الإرهاب، والمرأة والسلام والأمن الدوليين، من بين أمور أخرى.

وقد استمعنا للتو الآن إلى إحاطة إعلامية قدمها القائدان المشاركان بشأن بعثة المجلس إلى بوروندي في الأسبوع الماضي. وأود التشديد على أن بوروندي يجب أن ندرك أن رغبة المجلس هي السعي إلى بناء مستقبل أفضل وأكثر أمنا ويمكن التنبؤ به، ومعالجة المسالة الحالية المتعلقة بانعدام الأمن من خلال الإدماج السياسي والحوار. ولذلك، فإننا نشاطر تقييم القائدين المشاركين، لا سيما بشأن ضرورة قيام الحكومة بالمزيد من أجل استعادة ثقة الجمهور وصون الأمن والحفاظ على القانون والنظام لجميع شرائح المجتمع في البلد.

وكما اتضح من العديد من القرارات المهمة المتخذة خلال الشهر الماضي أو نحو ذلك، عندما أبان أعضاء المجلس عن قدر كبير من المرونة وحسن النية، فقد كان بمقدورنا العمل معا من أجل الاضطلاع على نحو فعال بولاية صون

السلم والأمن الدوليين. وينبغي أن نواصل الاستفادة من هذا الزخم الإيجابي.

وهذا التضامن تجلى مرة أخرى في استجابة المجلس السريعة والموحدة لتجربة التفجيرات النووية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في وقت سابق من هذا الشهر. وتعرب ماليزيا مجددا عن إدانتها لتجربة التفجير، التي نعتبرها استفزازا غير مبرر يمكن أن يهدد السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة قاطبة. فالتجربة تنتهك المعايير الدولية ضد التجارب النووية، التي يلتزم بها جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي.

كما نرحب مرة أخرى بإمكانية إحراز التقدم أو طي الصفحة فيما يتعلق بالنزاع الطويل الأمد في كولومبيا. ونهنئ الأطراف، والمانحين، والبلدان الداعمة والشركاء من أصحاب المصلحة الآخرين على جهودهم الدؤوبة من أجل تحقيق السلام في كولومبيا. ونتطلع إلى العمل على تفعيل البعثة السياسية الخاصة المنشأة بموجب القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦)، التي ستشكل جزءا من الآلية الثلاثية الأطراف لرصد والتحقق من وقف إطلاق النار ووقف الأعمال القتالية بين الأطراف.

كما شهد المجلس تطورات إيجابية جديرة بالذكر بشأن المسألة النووية الإيرانية. وفي كانون الثاني/يناير، حل يوم تنفيذ خطة العمل المشتركة الشاملة بين إيران وشركائها الدوليين، المنصوص عليها بموجب القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، ونحن نرحب برفع جزاءات الأمم المتحدة وغيرها من الجزاءات المفروضة على إيران. ونحث إيران على مواصلة العمل عن كثب مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والشركاء الآخرين المعنيين بغية تبديد كل الشكوك المتبقية بشأن الطابع السلمي لبرنامجها النووي.

وفي ضوء هذه التطورات الإيجابية، نود أيضا أن نشجع إيران على مواصلة تعميق الحوار والتعاون مع شركائها الإقليميين بهدف التصدي لآفة الإرهاب ومختلف النزاعات في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من الإحاطات الإعلامية التفاعلية غير الرسمية المفيدة للغاية التي عقدت في نهاية الأشهر القليلة الماضية، فإن ماليزيا لا تزال تؤمن بجدوى وقيمة هذه الجلسات الختامية الرسمية. وهكذا، يسرنا أن أوروغواي قد قررت عقد هذه الجلسة الختامية الرسمية وجلسة الإحاطة الإعلامية غير الرسمية في وقت لاحق بعد ظهر اليوم، مُجسدةً الآراء التي أعرب عنها أعضاء المجلس المنتخبون الذين خدموا فيه من قبل، فضلا عن مشاعر أعضاء الأمم المتحدة قاطبة. وترى ماليزيا أن الإحاطات الإعلامية في إطار المذكرة ٥٠٧، مثل هذه، ينبغي أن تصبح بندا ثابتا في برنامج عمل المجلس، لا سيما خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. ومن بين الأسباب الأخرى لذلك، فإن الجلسات الختامية الرسمية في كانون الأول/ديسمبر ستتيح لأعضاء المجلس المنتخبين المنتهية ولايتهم لتسجيل آرائهم وأفكارهم بشأن العضوية في المجلس. وفي نفس الوقت، ستتيح الفرصة أيضا للمجلس في مجموعه للتفكير في تقييم أدائه خلال العام الماضي. وستكون هذه الجلسات عملية مهمة فيما يتعلق الشفافية والشمولية من جانب المجلس.

وإذ نقر بأن وضع الجدول الزمني لجلسات المجلس، بما في ذلك الجلسات الختامية الرسمية، من صلاحيات الرئاسة في أي شهر معين، فإننا سنتشاور بصورة وثيقة مع جميع أعضاء المجلس في المضي قدما بهذا الاقتراح.

وبذلك أود أن اختتم كلمتي متمنيا للسفير رافييل راميريث كارينيو وكامل الوفد الفنزويلي أطيب المتمنيات في تولي رئاسة المجلس خلال شهر شباط/فبراير، الذي نعتقد أنه سيكون حافلا ومثمرا على نحو مماثل.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): في يوم العمل الأخير هذا من أول شهر في السنة،

من المناسب تقييم عملنا واستشراف المسائل التي سيتعين علينا التركيز عليها في شباط/فبراير وما بعده. أود أن أغتنم هذه الفرصة للتكلم عن ثلاث أولويات رئيسية، وهي سورية وبوروندي وكوريا الشمالية، وأيضا لأقول بضع كلمات في النهاية حول جانب من جوانب أساليب عملنا.

أولاً، فيما يتعلق بسورية، فقد أصيب العالم حقاً بالصدمة جراء الأحوال المروعة والتجويع في مضايا – وصور المعاناة التي ألفناها الآن أكثر مما ينبغي. وعلى الرغم من أن المجلس ناقش مرارا وتكرارا الحالة في مضايا خلال الأسابيع القليلة الماضية ودق ناقوس الخطر إزاء الحاجة إلى مزيد من المساعدات، لا سيما الرعاية الطبية، فإننا ما زلنا نواجه العراقيل من جانب النظام والقسوة من جانب القوات في الميدان، مما يحول دون حصول سكان مضايا على ما يحتاجون إليه. وكما نعلم الآن، فمضايا لا تعطينا سوى لمحة عن المعاناة الرهيبة الجارية في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء سورية. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، أثناء الإحاطة الإعلامية التي قدمها التي قدمها إلى المجلس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (انظر S/PV/7612)، أشار إلى أنه زاد عدد المناطق المحاصرة في سورية من ١٥ إلى ١٨، وعدد الأشخاص في تلك المجتمعات المحلية المحاصرة من ٣٩٣ ٧٠٠ إلى ٤٨٦ ٧٠٠. وتلك زيادة تفوق ٩٠ ٠٠٠ من الأشخاص المحاصرين الذين لا يمكنهم الحصول على المساعدات الإنسانية. وبما أن كل المؤشرات الرئيسية تسير في الاتجاه الخاطئ، يجب علينا بكل ببساطة أن نجد طريقة أكثر فعالية لتغيير الحالة الإنسانية في الميدان. وعلى نحو خاص، في مواجهة هذه الحالة المروعة، من المهم بصورة أكبر أن تمضي عملية السلام قدما، ونحن نؤيد بقوة المبعوث الخاص دي ميستورا في جهوده المتواصلة أجل عقد اجتماع بين الأطراف في جنيف.

وفيما يتعلق ببوروندي، وبعد الكثير من التفاوض والتخطيط الصعب، نجحنا في بدء السنة بزيارة البلد، وجدناه خلالها في حالة خطيرة وشديدة التوتر. والتقينا بأعضاء المجتمع المدني الذين شهدوا عمليات القتل، وبالنساء اللواتي تحدثن عن العنف الجنسي والاغتصاب. وطالب الصحفيون المحليون بحرية التعبير، ووافتنا الأمم المتحدة بمعلومات عن الأنباء بشأن المقابر الجماعية والعنف العرقي. ونحث الحكومة البوروندية على إجراء حوار جاد مع جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المعارضة المسلحة. وفيما يتعلق بالخطوات المقبلة، فإننا نتابع عن كثب مؤتمر قمة رؤساء دول الاتحاد الأفريقي المقرر عقده في نهاية هذا الأسبوع. وعقدنا اجتماعا مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي العازم على كفالة قبول بوروندي للقوة بقوام ٥ ٠٠٠ جندي، التي أذن بها، ثم نشرها بالفعل. ولا بد من اتخاذ إجراء.

وفيما يتعلق بكوريا الشمالية، وكما قلنا في بياننا الصحفي، فقد أدان المجلس بشدة التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٦ كانون الثاني/ يناير، التي تشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين. وفي ذلك البيان، ذكرنا بضرورة اتخاذ المزيد من التدابير الهامة، ونيجب علينا الآن أن نفرض عواقب حقيقية. وجدول أعمالنا حافل بالكثير من الأولويات الأخرى.

وعشنا لحظة إيجابية اليوم الاثنين الماضي فقط، عندما اتخذنا القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) بشأن كولومبيا، استجابة من مجلس الأمن للدعوة المشتركة التي وجهتها الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية من أجل مشاركة الأمم المتحدة في تقديم المساعدة على إنهاء النزاع. وبطبيعة الحال، ينبغي أن نواصل التركيز على اليمن وجنوب السودان والعديد من الأماكن الأخرى.

ولكن بالنظر إلى أساليب عمل المجلس، فإننا نجد في الواقع ما يشجعنا في أحد الجوانب الهامة، وهو المرونة. وبالإضافة إلى الجلسات المدرجة في برنامج العمل الشهري، عقد المجلس في عام ٢٠١٥ ٥٦ من جلسات الإحاطات الإعلامية تحت عنوان ”أي مسائل أخرى“، أي أكثر من جلسة واحدة في الأسبوع، وأكثر من ضعف إجمالي ما عقده في عام ٢٠١٤. كما عقدنا ١٧ جلسة بصيغة آريا، أي أكثر مما عقدناه في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ مجتمعين. والآن، بطبيعة الحال، فإن ذلك العدد من الجلسات لا يعادل عدد الأزمات التي قمنا بحلها، أو حتى تفاديها. ونحن نعلم ذلك. ونأمل أن يترجم المزيد من الجلسات إلى المزيد من الحلول للأزمات. غير أنني أعتقد أن هذه الأرقام تبين مع ذلك أن المجلس يسعى إلى حل الأزمات العاجلة التي نواجهها اليوم بطريقة تتيم بقدر أكبر من حسن التوقيت، محاولا في كثير من الأحيان بصورة أكثر ابتكارا معالجة هذه المسائل.

وأود أن أشكر وفد أوروغواي على قيادته للمجلس خلال هذا الشهر، وأن أعرب عن تأييدنا للرئاسة المقبلة لفنزويلا. كما أود أن أهنئ مدير شعبة شؤون مجلس الأمن، موفسيس أبيليان، على ترقيته المعلنة مؤخرا وأن أشكره على إدارته المقتدرة للمجلس خلال السنوات الخمس الماضية.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): يجب أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على عملكم الممتاز في رئاسة مجلس الأمن، فضلا عن عمل فريقكم بأكمله. نحن ممتنون، سيدي، على الطريقة التي قدتم بها المجلس هذا الشهر، الذي بدأ حافلا بالعمل واستمر حافلا بقضايا رئيسية ستظل تمثل أولوية بالنسبة لنا في شهر شباط/فبراير. كما أن من دواعي سروري البالغ أن أتسلم الرئاسة من بلد شقيق من أمريكا اللاتينية بعد ٢٥ عاماً من الغياب عن مجلس الأمن. علاوة على ذلك، وبروح البيانات التي أدلى بها ممثلو كل من اليابان ونيوزيلندا وماليزيا وإسبانيا، الذين اغتنموا فرصة اليوم للتفكير بشأن قضايا نعتقد أنها ذات أهمية حيوية في المجلس، وفي تجاوز لوجهات النظر الأضيق لمواقفنا الوطنية، نود أن نضيف ما يلي.

أولاً وقبل كل شيء، نحن نؤيد عقد هذه الجلسات الختامية لأننا نعتقد، في المقام الأول، أننا كأعضاء غير دائمين بحاجة إلى أن نتحلي بالشفافية ونخضع للمساءلة عما نقوم به ونقوله هنا في المجلس، حيث أننا هنا لأن الجمعية العامة انتخبتنا. ولذلك نؤيد مبادرة المساءلة كعملية سنشارك فيها بعد ظهر اليوم مع الأعضاء الآخرين في الجمعية.

ولا يسعني إلا أن أذكر القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) بشأن كولومبيا باعتباره نجاحا غير عادي خلال فترة رئاستكم، سيدي الرئيس. ربما نكون نحن أبناء أمريكا اللاتينية وحدنا الذين يمكن أن نقدر حقاً أهمية هذه الخطوة. لأكثر من ٥٠ عاماً، انغمست كولومبيا في حرب دموية كانت منابعها المختلفة مترابطة ترابطاً وثيقا بالحالة الاجتماعية والسياسية لجميع بلدان أمريكا اللاتينية، وبخاصة فترة الاضطرابات السياسية التي اتسمت بالعنف بعد اغتيال الزعيم خورخي إيلسير غايتان آيالا. ولا تمثل حقيقة أن كلا من حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي طلب دعم مجلس الأمن لرصد تنفيذ اتفاقات السلام الجديدة والتحقق منه مجرد اعتراف بعمل الأمم المتحدة. في الواقع، إن مجلس الأمن، من خلال هذا القرار، يأخذ على عاتقه المسؤولية الكبيرة المتمثلة في ضمان توقف ثقافة العنف هذه، وأنه ينبغي إلقاء الأسلحة وأنه ينبغي تفكيك آليات الحرب الأخرى الموجودة في كولومبيا، مثل المجموعات شبه العسكرية وخطة كولومبيا وغيرها من الظواهر الوثيقة الصلة بالنزاع في تلك الدولة الشقيقة.

وبالنسبة لنا، فنزويلا، كما يعلم الجميع، كان محررنا، سيمون بوليفار، أيضا محرر كولومبيا، كما كان محرر خمس دول أخرى في أمريكا اللاتينية. وبالنسبة لنا، فقد عبر جيشنا الحدود فقط لتحرير إخواننا في أمريكا اللاتينية – لا لمهاجمة أي بلد أبدا. وكما قال الرئيس الراحل شافيز فرياس ذات مرة، فإن إحدى أقوى رغباتنا هي أن نرى السلام – السلام والعدالة الاجتماعية – يتحقق لإخواننا الكولومبيين. ونعتقد أن اتخاذ هذا القرار كان واحداً من أهم الإنجازات التي تحققت في كانون الثاني/يناير. ونود أن نكرر شكرنا للمملكة المتحدة، التي تمكنت، في فترة قصيرة جداً، من تيسير التوصل إلى قرار يتفق إلى حد كبير مع الاتفاقات التي توصل إليها الطرفان خلال اجتماعهما الأخير في هافانا.

وللأسف، في حين أن لدينا هذه الأنباء المشجعة من كولومبيا، يجب على أن اعترف بأننا لا نشعر بالارتياح حيال الطريقة التي يتناول بها مجلس الأمن بعض القضايا دون الأخرى. لمجلس الأمن ولاية واضحة جداً عملا بميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، هناك مشاكل معينة، بسبب المصالح الوطنية، لا سيما تلك التي تخص الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، تصبح أولويات لدرجة أن موضوعا وحيدا يجري تناوله أربع أو خمس مرات في شهر، بينما يكون الواقع هو أن هناك نزاعا عبر مناطق بأكملها مثل منطقة الشرق الأوسط يتطلب رؤية مشتركة لتسويته.

وفي هذا الصدد، أود أن أبرز قضية فلسطين. قضية فلسطين قضية محبطة جداً بالنسبة لنا وعلامة على فشل مجلس الأمن حتى الآن في العمل بطريقة منسقة. لا يوجد توافق في الآراء حول هذا الموضوع، ولم نتمكن من اعتماد قرار واحد في السنوات السبع الأخيرة. اقترحت نيوزيلندا مشروع قرار. وفرنسا تحاول، ونتوقع مشروع قرار. أعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يجعل اقتراح حل للشعب الفلسطيني هذا العام هدفا حقاً، لأن ما يحدث في فلسطين ينتهك تماما القانون الدولي.

لا علاقة لهذا بإسرائيل، ولا هو ضد الإسرائيليين؛ نحن نأسف بشدة لمقتل المدنيين من كلا الجانبين. إنه مسألة تتعلق بقدر أكبر بالقانون الدولي، وبالحاجة إلى توقف الأنشطة الاستيطانية في فلسطين. هناك حاجة إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشكل صحيح. وثمة ضرورة لتلبية الشواغل المشروعة للشعب الفلسطيني، بحل يقوم على وجود دولتين. ولم نتمكن أيضا من الترويج لقبول فلسطين كدولة عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، وهو أمر من اختصاص مجلس الأمن، وأحد الشروط اللازمة للمضي قدما في المفاوضات، بمعنى أنه ينبغي أن يكون من المسلم به وجود دولتين. وإلا فإن فلسطين ستظل تتعرض للعمل العسكري غير المتناسب من جانب إسرائيل وتعاني من عملية استيطان لا نهاية لها.

وبينما نجتمع هنا، أود أن أشير أيضا إلى الشباب الفلسطيني والشعب الفلسطيني المحاصر في غزة. لدى هؤلاء الناس آمال وثقة في المجتمع الدولي، أخفقنا للأسف في تلبيتها.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، نحن بحاجة إلى إدراك الحالات المترابطة جميعا في العراق وفي سورية وفي ليبيا. منشأها واحد، وفي مرحلة ما سيتعين علينا إجراء تقييم لتدخلات مجلس الأمن في تلك الصراعات وما حققته من نتائج. اليوم، هناك مساحات شاسعة من الأراضي لا وجود فيها لمؤسسات الدولة، ولا يوجد أي مؤسسة رسمية من أي نوع ولا أي نسيج اجتماعي يمكن أن يوفر استجابة لهذه الشعوب في مواجهة الصدمات النفسية للصراع. في العراق وفي ليبيا وفي سورية، انهارت معظم مؤسسات الدولة، وفي ظل حالة الفراغ التي تلت ذلك برزت ظاهرة جديدة – جديدة من حيث حجمها.

الإرهاب ليس ظاهرة جديدة. لقد عانت بلدان عديدة حول هذه الطاولة من الأعمال الإرهابية. وقد أدنا دائماً

الإرهاب من حيث المبدأ، لكن الإرهاب الذي نراه اليوم تموله بدرجة كبيرة قوة عسكرية هائلة. إنه يكاد يكون جيشا، ويمثل تطور نوع جديد من الحرب – نوع يستخدم شبكات التواصل الاجتماعي ويبدو قادرا على مواجهة كل التحالفات التي تشكلت لمكافحته. نحن نعتقد أن مجلس الأمن بحاجة إلى إعادة التفكير في إجراءاته في مواجهة هذه الظاهرة الجديدة في الشرق الأوسط، وأن يجعل أولوية من التصدي لهذه القضايا واحدة تلو الأخرى، دون ترك أي منها.

لقد ناقشنا مسألة سورية. ما حدث في سورية مأساة. نحن نرفض استخدام التجويع والحصار ضد السكان كسلاح من أسلحة الحرب. ونستنكر الهجمات على وكالات المساعدة الإنسانية وعلى المدنيين. وندين ما حدث في مضايا.

لكننا نرفع أصواتنا أيضا احتجاجا على ما يحدث في اليمن. وكما قلت، هناك قضايا لا تجري مناقشتها فحسب. الحالة في اليمن تحتاج أيضا إلى معالجتها لأن نفس العوامل التي تشكل أساس الأزمة السورية لها دورها أيضا في النزاع في اليمن. من الواضح أن هناك حاجة إلى رؤية إقليمية لحل هذه الصراعات.

وبخصوص سورية، فإن الجهد الهائل الذي يقوم به الفريق الدولي لدعم سورية لتعزيز المفاوضات في جنيف يمثل فرصة استثنائية آمل ألا يبددها المجلس. وأعتقد أن السيد دي ميستورا يستحق الدعم الكامل من مجلس الأمن. ويقلقنا أنه، في هذه المرحلة، لا تزال هناك قطاعات في المعارضة غير متفقة على من سيمثلها وأنها وضعت شروطا مسبقة لبدء الحوار. ونحن ندعو أعضاء المجلس الذين قد يكون لهم نفوذ على تلك القطاعات إلى حملها على احترام ما تم الاتفاق عليه سلفا، ألا وهو، أنه يجب بدء المحادثات دون شروط مسبقة. وقد قلنا إنه سيتم إعطاء الأولوية للقضايا الإنسانية عند بدء محادثات السلام.

وأخيرا، يجب أن أشير إلى الحالة في بوروندي. لقد أعربنا في مناسبات عدة عن شعورنا بالقلق بصفة خاصة إزاء أن ٦٠ أو ٧٠ في المائة من الصراعات المدرجة في جدول أعمال لجان الجزاءات تدور في أفريقيا. وهذا يشير إلى أن القارة الأفريقية الشقيقة ما زالت تعاني من إرث ماضيها الاستعماري ومن كل الانقسامات الموجودة بين مختلف بلدانها. إنها في صراع دائم. ونحن نقدر الزيارة التي قام بها المجلس إلى بوروندي ونؤكد على أن أي إجراء يتخذه مجلس الأمن، رغم خلافاته مع سلطات البلد المعني، يجب أن يتماشى مع الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة ومبدأي احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية.

في الختام، أود أيضا أن أشكر البلدان التي أعربت عن دعمها النشط لنا فيما نتولى الرئاسة المقبلة. ونأمل في أن نرقى إلى مستوى رئيسنا السابق من أمريكا اللاتينية وأن نتمكن من الإسهام السلام والأمن الدوليين في إطار منصبنا هذا في مجلس الأمن.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، وفريقكم على رئاستكم الناجحة. فقد أدرتم أعمال المجلس، سيدي، خلال شهر حافل بالأحداث. حقا، لقد بدأت أوروغواي والأعضاء الجدد الآخرون في المجلس العمل بسرعة واقتدار. وأنا أتفق تماما مع السيد موتوهيدي يوشيكاوا بشأن مسألة الإيجاز.

ونحن نقدر لكم، سيدي، أنكم قررتم عقد جلسة إحاطة ختامية في نهاية شهر رئاستكم. وألاحظ أن آخر ثلاث رئاسات قد عقدت جميعا جلسات اختتام غير رسمية خارج القاعة مع أعضاء الجمعية العامة كافة. وتلك الجلسات لا تقل فائدة عن هذه الجلسات الرسمية من حيث الشفافية، ولكنها ذات فائدة إضافية تتمثل في إتاحة التفاعل وتمكين جميع زملائنا في الجمعية العامة من طرح أسئلة علينا. وسواء عقدنا

هذه الجلسات بصورة رسمية أو غير رسمية، يحدوني الأمل في أن نتمكن من الاستفادة من هذه الجلسات في استخلاص دروس بشأن أساليب عملنا. وفيما يلي ثلاثة اقتراحات محددة مُستمدة من تجربة هذا الشهر. وهي ليست انتقادات موجهة إلى الرئاسة؛ بل على العكس تماما، إنها تشجيع على مواصلة السير باتجاه تحديث أساليب عمل مجلس الأمن.

بادئ ذي بدء، لقد شهدنا في بوروندي إلى أي مدى يمكن لزيارات المجلس أن تكون ذات تأثير حقيقي على التحديات التي تواجهنا. فقد بعثنا برسالة قوية عندما عدنا إلى بوروندي بعد ١٠ أشهر فقط من زيارتنا الأخيرة وأوضحنا خلال الزيارة أننا نتوقع إحراز تقدم على صعيد ثلاثة أمور: وقف التصعيد وإجراء حوار ونشر شكل ما من أشكال الوجود الدولي. ومع ذلك، ثمة أمر آخر، ألا وهو: التأخير. فقد تأخرت الموافقة على زيارة بوروندي، وأنا أعتقد أن هذا التأخير لم يكن أمرا جيدا. حيث تدهورت الحالة وأضعف تأخرنا من قوة رسالتنا فيما تدعو الحاجة إلى الضغط المستمر. ولذا، فإنني أتساءل عما إذا كان ينبغي لنا أن نتخلى عن توافق الآراء لدى الموافقة على هذه الزيارات. وإذا كان بعض أعضاء المجلس لا يريدون المشاركة في زيارة ما، فيجب ألا نسمح لهم بتقويض المجلس برمته. وإذ أمضي إلى أبعد من ذلك، ربما يكون من المفيد تخصيص أسبوع كل أربعة أشهر أو نحو ذلك، يُشجع أعضاء المجلس خلاله على زيارة واحدة من المناطق المدرجة في جدول أعمالنا، سواء بمشاركة الأعضاء كافة أو مجموعة منهم أو حتى بصورة فردية. وربما يسمح لنا جميعا ما يُسمى أسبوع الزيارات هذا بالاضطلاع بعمل دبلوماسي حقيقي وبالتوعية والانخراط، بل وحتى بمنع نشوب الصراعات أو حلها.

ثانيا، إن جهودنا تحقق أفضل النتائج عندما نستجيب للأحداث بسرعة وفعالية. وكان عملنا بشأن كولومبيا في هذا الشهر مثالا جيدا على الكيفية التي يمكننا بها العمل بسرعة ومرونة لإدراج مسألة هامة في جدول أعمالنا، وآمل أن تمثل الإجراءات التي اتخذناها إيذانا ببدء حقبة جديدة للجميع في كولومبيا. بل أن جلستنا بشأن مضايا في سورية كانت ذات جانب مشرق من منظور تسليط الضوء على مسألة عاجلة يمكن أن تشكل ضغطا على المسؤولين. وقد كانت حسنة التوقيت، بالنظر إلى مؤتمر لندن المقرر عقده في الأسبوع المقبل، وآمل أن تشجع الصورة التي عرضناها جميع المشاركين في لندن على التبرع بسخاء للمساعدة في تلبية الاحتياجات الفورية والطويلة الأجل على السواء للناس في سورية والمنطقة. ويعني ذلك تقديم المزيد من الدعم للتعليم وإيجاد فرص العمل، وفي نهاية المطاف المزيد من الأمل في المستقبل.

ولكن ليست كل اجتماعاتنا لها هدف واضح بهذا القدر. فالمناقشات المنتظمة وجلسات الإحاطة والمشاورات الدورية تملأ برنامج عملنا وكثيرا ما تؤدي إلى تكرار مواقف معروفة جيدا، بدلا من المشاركة الحقيقية أو إحراز تقدم. وتتحقق للمجلس أكبر قيمة مضافة عندما يستجيب للأحداث في أقرب وقت ممكن من الزمن الحقيقي وليس وفقا لدورة إبلاغ محددة بشكل تعسفي. وعليه، فبدلا من جعل برنامج العمل مُكدسا، لنحاول ترك وقت كاف بما يمكننا من سرعة الأداء في مواجهة المسائل الجارية. إن الأزمات العالم لا تعمل على أساس فصلي، ومن ثم فإن استجابتنا لها ينبغي ألا تكون فصلية.

ثالثا، وأخيرا، تتمثل إحدى أهم مسؤوليات مجلس الأمن في عام ٢٠١٦ في تقديم توصيات إلى الجمعية العامة بشأن اختيار الأمين العام القادم. وخارج مجلس الأمن، هناك الكثير من الناس الذين يقومون بعمل جيد لمساعدتنا في الإجابة على ذلك السؤال. وداخل المجلس، لدينا بعض العمل الذي يجب أن نقوم به للحاق بالركب بشأن ما الذي نريده من الأمين العام المقبل، وما هي التحديات التي ستواجهه أو تواجهها وكيف يمكننا العمل معا للتغلب عليها. ولمعالجة هذه المسائل

وغيرها، ستدعو المملكة المتحدة إلى عقد مناقشة تحت عنوان ”أي مسائل أخرى“ بشأن هذه المسألة في الشهر المقبل. ولضمان وقوع الاختيار على أفضل المرشحين للوظيفة، من المهم بشكل حيوي أن يكون عملنا مرآة للنشاط البادي بشأن هذه المسألة خارج المجلس.

في الختام، أود أن أثني على السيد إلبيو روسيلي على ما قام به في كانون الثاني/يناير وأتمنى للسيد رافائيل داريو راميريث كارينيو التوفيق في شباط/فبراير. فلنركز جميعا على مواصلة تحسين عملنا من منظور الشفافية والتفاعل والكفاءة والتأثير.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر الحار إلى سفير أوروغواي وأعضاء فريقه على العمل الممتاز الذي قاموا به في هذا الشهر. فليس من السهل أن ينضم بلد ما إلى المجلس ويتولى على الفور رئاسة ثقيلة بالأعباء كهذه. ولقد قمتم بالعمل، سيدي الرئيس، على نحو رائع وبقدر كبير من الكفاءة والمهنية. وبالنيابة عن فرنسا، أتقدم بالشكر والتهنئة الحارة لكم، سيدي.

هناك الكثير الذي ينبغي قوله في بداية هذا العام. وأنا لن أعود إلى البعثة الهامة والصعبة التي أوفدها المجلس إلى بوروندي، والتي قدمت إحاطة إعلامية بشأنها إلى المجلس في وقت سابق اليوم. ومع ذلك، أود أن أقول إنها ينبغي أن تشجعنا على استعراض منهجيتنا على صعيد الإعداد لهذه البعثات، ويجب أن نستخلص بسرعة دروسا سياسية من هذه الزيارات في ضوء القرارات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي في مؤتمر قمته، كما ذكرت.

واليوم، أود قبل كل شيء تقييم الاتجاهات الإيجابية وبوادر الأمل التي تظهر بشأن العديد من القضايا الهامة، يحدوني الأمل في أن نرى تطورات أكثر مدعاة للتفاؤل في المستقبل. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، نرحب بالتزام السلطات الانتقالية وشعب أفريقيا الوسطى بتنظيم الانتخابات التي جرت بصورة سلمية في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، وبالمشاركة فيها. إن المشاركة البناءة من جانب الجهات الفاعلة السياسية في أفريقيا الوسطى جديرة بالثناء وينبغي أن تستمر. ونرحب أيضا بما قامت به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى والممثل الخاص للأمين العام، السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، من أجل توفير الدعم السياسي والأمني واللوجستي للانتخابات.

وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، أعلنت المحكمة الدستورية النتائج النهائية للجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية. وأدت صعوبات تقنية إلى إلغاء الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية. ولا يزال ينبغي أن يكون الهدف استكمال المرحلة انتقالية، وفقا للجدول الزمني المتفق عليه، في ٣١ آذار/مارس. وستُجرى انتخابات جديدة والجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية في ١٤ شباط/فبراير.

سيكون لدى جمهورية أفريقيا الوسطى، بنهاية هذه الدورة الانتخابية، حكومة منتخبة ديمقراطيا، وستتمكن من مواصلة جهودها لتحقيق المصالحة والاستقرار بدعم من المجتمع الدولي. فلنظل ملتزمين بدعم ذلك الزخم.

كما أن هناك أنباء طيبة من كوت ديفوار، حيث بينت الانتخابات الرئاسية التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر الماضي التقدم الذي أحرزه البلد في جميع المجالات. فقد أظهرت كوت ديفوار مدى قدرة بعثة لحفظ السلام على مساعدة بلد في معالجة الأزمة والخروج منها. وقد استند المجلس إلى الدروس المستفادة في اتخاذ قرار بالسحب الفوري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وفي نهاية المطاف، فإن إنهاء عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار سيكون أفضل مؤشر على نجاحها. وسيمكن الاستعراض الاستراتيجي الذي ستجريه الأمانة العامة على مدى الشهرين المقبلين من تحديد

الطرائق. وسيكون السحب الفوري والفعال والجيد التنظيم لعملية الأمم المتحدة أفضل سبيل للاستفادة من المكاسب التي تحققت، وإظهار ثقتنا في البلد وسكانه وضمان إرث قوي لكوت ديفوار وللسلام والأمن الدوليين.

والزخم الجديد الواعد في المحادثات بين الطائفتين في القبرص، التي أقرها المجلس باتخاذه القرار ٢٢٦٣ (٢٠١٦) بالإجماع يوم أمس، يعطينا أملا. ويجب أن نواصل دون كلل دعم الجهود التي يبذلها القائدان وتصميمهما على إعادة توحيد الجزيرة، وفقا للمعايير التي حددتها الأمم المتحدة، وتمشيا مع تشريعات الاتحاد الأوروبي.

وفي يوم الاثنين الماضي، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦)، لينشئ بموجبه بعثة للأمم المتحدة لمراقبة ورصد الوقف المتوقع لإطلاق النار في كولومبيا في الأشهر القادمة كجزء من عملية السلام. وكما ذكر سابقا، فإن اتخاذ القرار يشكل نجاحا للطرفين إذ أن البعثة المنشأة حديثا ستكون عاملا في اختتام المحادثات الجارية حاليا لوقف إطلاق النار. وهو أيضا نجاح للأمم المتحدة وللمجلس الذي استجاب بسرعة للنداء الذي وجهته كولومبيا في سياق غير عادي تمثل في أن يسلم بلد مشيئته بمحض إرادته إلى المجلس ويطلب المساعدة في تنفيذ تسوية متفاوض عليها. ويجب علينا الآن أن نكون على قدر التوقعات ونعمل على أن يتم التخطيط للبعثة في الوقت المناسب. وستواصل فرنسا العمل بإصرار على تحقيق هذه الغاية.

لقد كان كانون الثاني/يناير كذلك شهرا لاينسى فيما يتعلق بعدم الانتشار، مما يمثل بشيرا بالأمل ونذيرا بالتهديدات في آن معا. ومما يبعث على الأمل أن مجلس الأمن تلقى، في ١٦ كانون الثاني/يناير، تقريرا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية يؤكد أن إيران تقوم بتنفيذ الأحكام المبدئية لاتفاق فيينا، مما يقود بالتالي إلى دخولها حيز النفاذ. وسيكون الالتزام الصارم بتنفيذ اتفاق فيينا بحسن النية السبيل الوحيد لضمان مصداقية الاتفاق وكفالة استدامة حل المسألة النووية الإيرانية. وسنواصل مراقبة الوضع.

وفيما يتعلق بالتهديدات، أجرت كوريا الشمالية في ٦ كانون الثاني/يناير تجربتها النووية الرابعة في انتهاك صارخ لقرارات مجلس الأمن. ويشكل هذا العمل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وقد اتفقنا على الاستجابة بعقد مشاورات طارئة في ذلك اليوم نفسه. ونأمل في الإسراع باتخاذ قرار قوي بموجب الفصل السابع من شأنه أن يعزز الجزاءات بدرجة كبيرة. وبعد مرور ثلاثة أسابيع على التجربة النووية، وفي مواجهة خطر تجربة القذائف ذاتية الاندفاع، فقد حان الوقت الآن لاتخاذ إجراء.

وفي سورية، هناك شعور سائد بالأمل وشعور بالمرارة على حد سواء. فقد بُعث الأمل باتخاذ القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) وبآفاق بدء مفاوضات سياسية، وتأتي المرارة بسبب الظروف التي تجري فيها المفاوضات لأنه لم يحدث أي تحسن في الحالة الإنسانية. وفي أوائل شهر كانون الثاني/يناير، وصف العاملون في مجال الأنشطة الإنسانية ظروفا لا تطاق في مضايا وغيرها من المدن المحاصرة في سورية. ولا يمكن للمجلس أن يظل غير مبال تجاه هذه الشهادة. ولذلك فقد استجابت فرنسا على الفور بالدعوة إلى جلسة علنية لمجلس الأمن للتحذير بشأن محنة المدنيين في البلدات المحاصرة في سوريا (انظر S/PV.7610). ونحن نذكر ونشدد على أن وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين ليس منة أو امتيازا من قبل النظام السوري وغيره من الجهات الفاعلة المعنية؛ إنه ضرورة مطلقة. وتتطلب أي عملية سياسية ذات مصداقية تحسينا فوريا للحالة على الأرض بالنسبة للسوريين.

وفي المناقشة العامة بشأن الشرق الأوسط التي عقدت في ٢٦ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7612)، شددنا على

أهمية البدء بسرعة في مفاوضات بين السوريين، وكررنا تأكيد الحاجة إلى التحسين السريع والكبير في الحالة الإنسانية، ودعونا إلى أن تركز المناقشات على عملية الانتقال السياسي، وفقا لأحكام بيان جنيف (S/2012/523، المرفق) ونأمل أن تحقق عملية فيينا تلك الأهداف. ومن شأن الحل السياسي وحده أن يضع حدا دائما لمعاناة المدنيين ويحد من التهديد الإرهابي الذي نواجهه جميعا.

واختتم بتوجيه الشكر الحار إلى رئاسة أوروغواي وبتمني كل النجاح لفنزويلا وهي تتولى الرئاسة. وستكون كلمتي الأخيرة لعزيزنا موفسيس أبيليان، الذي عينه الأمين العامل في موقع جديد. فقد جسد موفسيس ذاكرة المجلس المؤسسية لسنوات عديدة، وقدم لنا استشاراته الدقيقة والمهنية والحكيمة سبعة أيام في الأسبوع، و ٢٤ ساعة في اليوم. ويزجي الوفد الفرنسي له جزيل الشكر ويتمنى له كل التوفيق في مهمته الجديدة الهامة مع الجمعية العامة.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإسبانية): أهنئكم، السيد الرئيس، وأهنئ وفد أوروغواي على قيادتكم في توجيه أعمال المجلس خلال هذا الشهر.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي رأينا، نعتبر أن جلسات التحاور التي يعقدها رئيس المجلس وأعضاؤه مع كامل أعضاء الأمم المتحدة أداة أكثر فائدة لعمل المجلس من جلسات الاختتام الرسمية التي يعقدها أعضاء مجلس الأمن – التي نكرر فيها كثيرا مما ورد في المشاورات والإحاطات الإعلامية والمناقشات والمناقشات المفتوحة.

وسنسلط الضوء على المسائل الأفريقية التي تم تناولها في هذا الشهر ونتطرق لها بإيجاز، وهي تحديدا بعثات مجلس الأمن إلى بوروندي ومالي وكوت ديفوار وليبيا ومنطقة غرب أفريقيا والسودان والصومال، وعلى لحظتين هامتين من رئاسة أوروغواي: وهما المناقشة بشأن حماية المدنيين (انظر S/PV.7606) والمناقشة بشأن الشرق الأوسط(أنظر S/PV.7610).

فمنذ أقل من عام واحد، أوفد مجلس الأمن بعثة إلى بوروندي التي كان ينظر إليها حتى حينه باعتبارها قصة نجاح لبلد خارج من نزاع مسلح وفي طريقه إلى توطيد السلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار الاقتصادي والاجتماعي. غير أن السبب وراء زيارة هذا الشهر لذاك البلد مختلف إلى حد بعيد. فقد انزلقت بوروندي إلى دورة عنف متزايد، ونتوقع أن تقدم بعثة مجلس الأمن هذه مساهمة مفيدة في تخفيف حدة التوترات في بوروندي وتيسر العودة إلى مفاوضات شاملة للجميع، سعيا إلى تحقيق إجماع وطني من أجل مستقبل أفضل وأكثر سلما للبلد. ونشكر السفير الفرنسي على المعلومات الوافية التي قدمها للمجلس بشأن بعثة مجلس الأمن (انظر S/PV.7615).

وفي مالي، وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة الموقع في أيار/مايو ٢٠١٥، والتزام الأطراف في اتفاق السلام والتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذه – على الرغم من أوجه القصور، والصعوبات والتهديدات الخطيرة من قبيل وجود الإرهابيين والشبكة الإجرامية الدولية – فإن مالي تستحق الإشادة على حقيقة إمكانية تحقيق السلام الدائم في البلد.

وتعتبر الطريقة السلمية التي جرت بها انتخابات عادلة ومنصفة في كوت ديفوار والدورة الإيجابية التي يبدو أن البلد قد انخرط فيها مثالين إضافيين على حدوث تغيرات كبيرة. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال هناك قلق بشأن أهمية تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني ومؤسسات الدولة وتعزيز المصالحة الوطنية،

بتصميم متجدد، على خلفية السحب المطرد لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

فللعمل والوساطة والمساعي الحميدة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا دور هام في تحقيق الاستقرار في المنطقة.

غير أن الأعمال الإرهابية وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية تشكل تهديدات خطيرة للأمن في منطقة غرب أفريقيا، في حين يمثل الإرهابيون قوة مزعزعة للاستقرار في شمال مالي، ومنطقة الساحل ككل. وتواصل جماعة بوكو حرام نشر الرعب والموت والدمار في منطقة حوض بحيرة تشاد، الأمر الذي يتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي للتصدي لها وإلحاق الهزيمة بها.

لقد وصلت الحالة في ليبيا إلى طريق مسدود. فحتى الآن، لم يصبح تشكيل حكومة وفاق وطني، على النحو المتوخى في اتفاق السلام، حقيقة واقعة مما يؤخر الجهود المتضافرة التي تشتد الحاجة إليها لمكافحة خطر الإرهاب المتزايد، ومصدره الأساسي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

وكما جرت العادة، كشفت المناقشات المتصلة بالسودان عن خلافات كبيرة بين أعضاء المجلس، مما يجعل من الصعب التوصل إلى اتفاق بشأن بيان صحفي، لايزال معلقا، يتضمن نتاج آخر جلسة عقدها مجلس الأمن بشأن المسألة. ولاتزال الحالة الميدانية مسألة تثير قلقا كبيرا، خاصة فيما يتعلق باستمرار رفض الجماعات المتمردة الحوار على أساس وثيقة الدوحة للسلام في دارفور وجهود فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، وكذلك على صعيد الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالصومال، خلال الجلسة التي عُقدت أمس (S/PV.7614)، تم التأكيد على أنه من المهم بالنسبة لجميع الأطراف الصومالية التركيز على الأولويات الوطنية المتمثلة في تنظيم انتخابات في عام ٢٠١٦ ومكافحة حركة الشباب وتعزيز قوات الأمن الصومالية. وثمة تحديات تتطلب انخراط المجتمع الدولي المستمر والقوي والتزاما من جانب مجلس الأمن.

وخلال المناقشة بشأن حماية المدنيين في النزاع المسلح (S/PV.7606)، أعرب عموم الأعضاء في الأمم المتحدة عن وجهات نظرهم بشأن هذه المسألة الهامة. وتمثل استنتاج هذه المناقشة في أنه رغم قيام المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص بوضع إطار معياري قوي لحماية المدنيين، يتجلى في العديد من القرارات والبيانات الرئاسية، وتعزيز الولايات المتعلقة بحماية المدنيين وحقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام، لم يُسجل أي تحسن على أرض الواقع. ولا يزال المزيد من المدنيين يتعرضون لاعتداءات، فيما تُنتهك حقوق الإنسان على مرأى ومسمع من بعثات حفظ السلام.

وشهدت المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط (S/PV.7610) اتفاقا عاما على أن القضية الأكثر إلحاحا في المنطقة تتعلق بإلحاق الهزيمة بالجماعات الراديكالية المتطرفة لتسهيل التوصل إلى حل سلمي للصراع. كما أن من الضروري تماما تجنب أي سيناريو من شأنه توطيد تنظيم داعش لأركان دولة مارقة متطرفة في أجزاء من سورية والعراق، وجعلها مرتعا خصبا للإرهابيين. ويجب تكثيف التعاون السياسي والدبلوماسي والعسكري والاقتصادي من أجل الشروع، خلال فترة زمنية قصيرة، في جعل شعوب تلك المناطق تنعم بالفوائد الملموسة للسلام والاستقرار، تلك الشعوب التي تزداد يأسا وخيبة أمل بسبب سياسة الكيل بمكيالين وعدم اتخاذ إجراءات في مواجهة مثل هذه الظروف السياسية والاقتصادية والإنسانية الكارثية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، ومجمل فريق أوروغواي على عملكم الشاق خلال شهر كانون الثاني/يناير الذي كان حافلا بالعمل. لقد نظمتم وترأستم عمل مجلس الأمن بطريقة مثالية، ويشيد الوفد الأوكراني بأدائكم المتميز. ولم يكن ذلك بالأمر الهين، نظرا لعدد الحالات الطارئة التي ظهرت خلال شهر كانون الثاني/يناير. أما وقد قلت ذلك، أود أن أعرض عليكم بعض أفكار وفد بلدي بشأن العمل الذي قام به المجلس حتى الآن.

لقد كان موضوع الأزمة السورية في صلب اهتمام المجلس باستمرار. وحاولنا معالجة الوضع الإنساني المؤسف في ذلك البلد ومصير السكان في البلدات والمدن المحاصرة وبرنامج الأسلحة الكيميائية السورية والعملية السياسية الرامية لايجاد وسيلة لوضع حد للصراع الدموي الدائر في البلد منذ سنوات. ولا بد لي من القول، بقلب ملؤه الأسى، إن مجلس الأمن لم يقم بعمل جيد جدا في هذا المجال، رغم كل الجهود التي نبذلها. ولا يزال الشعب السوري يعاني ويتحمل وطأة النزاع المسلح الدائر على أرضه. ومما يثير القلق بشكل خاص استخدام أطراف النزاع للتجويع كأسلوب من أساليب الحرب. وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق، وأنا أقول هذا بصفتي ممثل البلد الذي عانى من المجاعة الاصطناعية التي دبرها النظام السوفياتي السابق خلال الفترة ١٩٣٢-١٩٣٣.

لقد قيل مرات عديدة في هذه القاعة، إنه يتعين القيام بشيء ما بشأن الأزمة السورية. وللأسف، فإن الكلمات لا تترجم دائما إلى أفعال. وأناشد الزملاء حول الطاولة أن نحاول كسر الحلقة المفرغة للعنف المستمر بلا نهاية في سورية. وهناك حاجة إلى شيء واحد: الإرادة السياسية، الإرادة السياسية الحقيقية والمخلصة. وبدون ذلك، ومهما كان عدد وطول المناقشات التي نعقدها في هذه القاعة، أو في قاعة المشاورات، فإن الحالة الميدانية لن تتغير وسيظل الأبرياء يفقدون حياتهم.

وقد تناولنا، عدا الأزمة السورية، العديد من المواضيع الأخرى. وتعمدت عدم تناولها جميعا لأن زملاء آخرين سبقوني قاموا بذلك بالفعل. لكن التجربة النووية الكورية الشمالية التي جرت في ٦ كانون الثاني/يناير تتطلب اهتماما وثيقا بشكل خاص من جانب المجلس. ويقوض هذا الفعل الصارخ أسس النظام العالمي لعدم الانتشار، ولا يمكن السكوت عليه. والمطلوب رد مجلس الأمن عليه بشكل حاسم. يطيب لنا الحديث عن عدم الانتشار؛ وهنا لدينا حالة انتشار واضحة، إلا أن المجلس بطيء للغاية فيما يخص اتخاذ إجراءات بشكل سليم.

وشكلت الزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى بوروندي ممارسة مفيدة للغاية، رغم أنها كانت مخيبة للآمال تماما. فقد كانت فرصة إجراء محادثات مع مختلف المحاورين على أرض الواقع ورؤية البلد مباشرة ذات أهمية بالغة بالنسبة لنا كأعضاء في مجلس الأمن المكلف بسلطة صون السلم والاستقرار الدوليين. وستظل الحالة في البلد، مصدر قلق لمجلس الأمن لفترة ليست بالقصيرة، وعلينا أن نظل يقظين حتى لا نسمح بزيادة تصعيد الحالة.

على صعيد آخر أكثر إيجابية، أود أن أشير إلى اتخاذ القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) بشأن إنشاء بعثة سياسية في كولومبيا لرصد تنفيذ الاتفاق بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والتحقق منه. لقد كانت تلك لحظة تاريخية بالنسبة لكولومبيا، والوفد الأوكراني فخور بمشاركته في دعم الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب الأهلية الأطول أمدا في أمريكا اللاتينية.

وأود أن أقول بضع كلمات عن أساليب عمل المجلس. أولا وقبل كل شيء، فإنني أؤيد بشدة النقاط التي أثارها وفد المملكة المتحدة بشأن الزيارات التي قام بها مجلس الأمن وبشأن عملية اختيار الأمين العام المقبل.

وكعضوا عائد لعضوية المجلس بعد ١٥ عاما، لا يسعني إلا الإعراب عن الدهشة إزاء حجم العمل الذي يقوم به المجلس. فهناك العديد من البنود الأخرى المدرجة على جدول الأعمال، وهي بنود تتم مناقشتها خلال وقت أطول بكثير أثناء جلساتنا. وأخشى، مع ذلك، أن هذه حالة لا تدل فيها كثرة العمل على جودته. فأحيانا نتمكن بالكاد من النظر في بند واحد فقط في جلسة تعقد في الصباح أو بعد الظهر. وأذكر أنه خلال فترة عضوية أوكرانيا السابقة في المجلس قبل ١٥ عاما، كان بوسعنا تغطية ثلاثة مواضيع أو أكثر في آن واحد. وأنا مقتنع للغاية بأن مجال عمل المجلس هذا بحاجة إلى تحسين كبير. واقتبست ما يلي بعد الاستماع إلى السفير الياباني، "أحيانا، يعني السكوت أكثر من كل الكلمات الموجودة في العالم"

وأود أن أختتم كلمتي متمنيا لفترويلا رئاسة ناجحة خلال شهر شباط/فبراير المقبل. ويمكن لفترويلا التعويل تماما على دعمنا.

السيد شو جونغ شينغ (الصين) (تكلم بالصينية): إن الصين تشكركم سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم وتعرب عن تقديرها لرئاسة أوروغواي لأعمال مجلس الأمن، واضطلاعها بها بشكل سلس في كانون الثاني/يناير. وفيما يتعلق بعمل المجلس هذا الشهر، أود أن أركز على ثلاث نقاط.

تتمثل أولاها في الوضع في الشرق الأوسط. حيث وصلت محادثات السلام الحالية بين فلسطين وإسرائيل إلى طريق مسدود. ويتأجج الصراع، وتزداد الحالة الأمنية سوءا. وتقع على كاهل المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن حماية الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. وينبغي للمجتمع الدولي مواصلة الحض على وقف إطلاق النار فورا ووضع حد للعنف لتهدئة الحالة. وفي الوقت نفسه، ينبغي اتخاذ إجراءات أشد صرامة لبدء محادثات السلام وتعزيز التعجيل باستئناف المفاوضات. كما يجب على المجتمع الدولي إيجاد آلية جديدة لاستعادة السلام ودعم الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

ينبغي لمجلس الأمن أن يستجيب للمطالب المشروعة للفلسطينيين والدول العربية الأخرى، والنظر بجدية في القضايا مثل تقديم الدعم الدولي للشعب الفلسطيني.

ثانيا، تقدر الصين جهود الوساطة التي يقوم بها دي ميستورا، المبعوث الخاص في سوريا، وتدعم دور الأمم المتحدة بوصفها القناة الرئيسية للوساطة في السعي من أجل التوصل إلى حل سياسي هناك. وهناك حاليا فرصة كبيرة لتحقيق هذا الحل. ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والعمل معها من أجل الحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي للتوصل إلى حل سياسي، وتشجيع جميع الأطراف السورية على العمل استنادا إلى المصالح العامة للدولة وشعبها، وعلى إظهار حسن النية لديها، وتحديد المجالات المشتركة بينها وحل خلافاتها، وذلك كي يتسنى للجولة الحالية من المحادثات في جنيف أن تحقق نتائج إيجابية.

ثالثا، تم مؤخرا إحراز تقدم إيجابي في العملية السياسية في الصومال. إن الجهود الرامية إلى إقامة نظام فيدرالي تحرز تقدما مطردا. وترحب الصين بعقد منتدى استشاري وطني لجميع الصوماليين، فقد تم التوصل إلى توافق في الآراء حول طرائق الانتخابات المقرر عقدها في عام ٢٠١٦. نأمل من جميع الأطراف الصومالية أن تظل متحدة في تعزيز المصالحة الوطنية، وأن وتمضي قدما في عملية سياسية بقيادة صومالية وملكية صومالية. ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي تزويد الصومال بالمساعدات الإنسانية ومد يد العون لها للتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية فيها. ووفقا لاحتياجات الصومال، ينبغي لنا أن نزيد مساهماتنا المقدمة إلى الصومال في المجالات

الاقتصادية والأمنية، وأن نساعدها في تعزيز بناء القدرات الوطنية لديها وشق طريقها إلى التنمية الوطنية والرخاء في أسرع وقت ممكن.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنتمنى لفنزويلا، التي ستتولى الرئاسة المقبلة للمجلس في شهر شباط/فبراير كل التوفيق في عملها. كما نشكر السيد موفسيس أبيليان على إسهاماته الهامة في عمل مجلس الأمن خلال الأعوام الخمسة الماضية، متمنين له التوفيق في منصبه الجديد.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سيدي الرئيس، نود أن نشكركم شخصيا، وأن نشكر وفد أوروغواي بأسره على رئاستكم الماهرة والفعّالة للمجلس في شهر كانون الثاني/يناير.

لقد شهد هذا الشهر جدول أعمال حافلا بالبنود. أجرينا دراسة شاملة بشأن عدد من الموضوعات الأفريقية، من قبيل مالي، وجمهورية الكونغو، وكوت ديفوار، وتطرقنا إلى الأوضاع في دارفور وغرب أفريقيا. وأرسلنا بعثة لمجلس الأمن إلى بوروندي والمقر الرئيسي الاتحاد الأفريقي، وتمثلت النتيجة الإيجابية لتلك البعثة في تأكيد رئيس جمهورية بوروندي بشأن استعداده وانفتاحه لتلقي الدعم الدولي للجهود التي يبذلها بلده من أجل إيجاد حل للأزمة هناك. ينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة. أظهرت القائمة الراسخة بأن الأغلبية من أعمال المجلس قد تركزت على المسائل الأفريقية.

أود أن أنوه بشكل خاص باتخاذ مجلس الأمن في ٢٥ كانون الثاني/يناير للقرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) الذي أنشأ بعثة للأمم المتحدة في كولومبيا. إن ما حققته الأطراف من تقدم في تسوية نزاع بينها دام لنصف قرن وقرارها بدعوة الأمم المتحدة إلى زيادة تيسير ذلك يشكل حدثاً هاما، بل ربما يشكل حدثا تاريخيا ليس للكولومبيين فحسب بل للمنطقة ككل. إن موسكو تبقي عينا ساهرة على مسار المفاوضات، وستواصل دعمها الثابت للتوصل إلى خاتمة سريعة لعملية السلام.

في الشهر الماضي، نظر المجلس ثلاث مرات في الجوانب الإنسانية للنزاع الداخلي المسلح في سوريا. لا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن اهتمامنا بالوضع هناك يجب ألا يهن، وذلك نظراً للعواقب البالغة الخطورة للصراع والفظائع الإرهابية والمحاولات التي قامت بها بعض الأطراف الفاعلة الخارجية لإعادة رسم الخريطة الإثنية والدينية قسرا للسكان المدنيين في سوريا، وهي خريطة عمرها قرون. بيد أننا نعتقد أن هذه ليست حالة يجسد فيها عدد الجلسات جودتها. في البداية، ما أن أصبحت محنة سكان المدن المحاصرة موضع اهتمام مكثف في المجلس، فقد عوملت تلك المحنة بطريقة أحادية الجانب ومنحازة جداً. ثانيا، هناك تربص واضح وراء هذا النشاط لصرف الانتباه عن القضايا الأساسية للتسوية، بل ربما هناك تخريب لعملية البدء بالمحادثات في جنيف. يجب أن ندرك أنه من دون الحل السياسي الشامل الذي نأمل جميعا فيه، لن يطرأ تحسن على الحالة الإنسانية.

للأسف نحن مرغمون إلى الخلاص إلى نتيجة مفادها أن بعض الوفود تقوم من وقت إلى آخر باستغلال مركزها بوصفها أعضاء في المجلس وذلك بتسييس ووضع آلية دعائية لأولوياتها، بدلاً من العمل بهدوء ودون كلل من أجل صون السلم والأمن الدوليين ضمن سلطة المجلس بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وينطبق ذلك بصورة خاصة على الجلسة التي عُقدت قبل بضعة أيام على غرار صيغة آريا بشأن ”التحدي العالمي المتمثل في تحديد مصائر الأشخاص المفقودين جراء الصراع، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث، والجريمة المنظمة والهجرة وأسباب قهرية أخرى“. لا يوجد أي مبرر للربط المصطنع لهذا الموضوع بعمل مجلس الأمن. فلم تسبق ذلك مشاورات لأعضاء المجلس بشأن الحاجة إلى عقد هذا

الجلسة، وببساطة عُرض جُل ذلك من قبيل الأمر الواقع. ونعتقد أن هذا يقوض المبادئ الجماعية لعمل مجلس الأمن.

وبالمناسبة فإن هذا النهج الجماعي يساعد على تحسين فعالية أنشطة المجلس، بما في ذلك هذه الأدوات الهامة من قبيل زيارات البعثات. على أي حال، ما من شيء يمنع فرادى أعضاء المجلس من زيارة بلدان لديهم اهتمام بها بصفتهم الوطنية. ونود أن نذكر بأنه من المفترض أن يجري عقد الجلسات على غرار صيغة آريا بصورة سرية وغير رسمية بهدف التبادل الصريح للآراء حول القضايا التي تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن. ولسوء الحظ، نشهد على نحو متزايد فرادى أعضاء المجلس يسيئون استخدام التنسيق بتسخير تكنولوجيا المعلومات للدفع بسرعة بالمبادرات الخاصة بهم أو بمنظماتهم الوكيلة. فهذه الأنشطة ينبغي أن تمول تكاليفها من أموال احتياطية لا أن تتحمل تكاليفها ميزانية المنظمة.

في الختام، نعرب عن شكرنا للمدير السابق لشعبة شؤون مجلس الأمن، السيد موفسيس أبيليان، على مساعدته وتيسيره لعمل المجلس، ونهنئه على ترقيته. كذلك أتمنى للرئاسة الفنزويلية المقبلة للمجلس كل النجاح في الاضطلاع بمهامها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سوف أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية، وسأحاول أن أقصر كلمتي على خمس دقائق، كما أوصى بذلك ممثل اليابان.

من قبيل التوثيق في المحضر، أود أن أذكر بأن مجلس الأمن عقد خلال شهر كانون الثاني/يناير ١٧جلسة رسمية، و ١٢ جلسة مشاورات، وأجرى مناقشتين مفتوحتين وجلسة واحدة مغلقة، وأوفد بعثة واحدة إلى أديس أبابا وبوروندي. لقد اعتمدنا أربعة قرارات و ١٢ بيانا صحفيا. وإذا جعلنا إنتاجيتنا مرتكزة على أساس عدد القرارات والجلسات، فإني لست متأكداً تماما من النسبة المئوية التي يشكلها ذلك العمل. يعد زملائي الملاحظات إلي، وهي كالعادة، ربما تكون مصدر إزعاج لي، لأنني في العادة أتجاهلها ولا أبقيها قريبة مني. غير أني لا أريد أن أكرر كل ما قيل بالفعل في هذه القاعة، لذلك أود أن أتطرق إلى بعض النقاط المحددة التي تشمل بعض الجوانب الإيجابية.

أولاً، كان هناك بعض الأخبار الجيدة التي وردت من مالي وكوت ديفوار، ورأينا التقدم الملموس الذي تم إحرازه. وتم تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ولئن كان ذلك في حد ذاته ليس مهما حقاً، فالأمر المهم هو التقدم الذي أحرزه القبارصة اليونان والقبارصة الأتراك في عملية لا يسعنا إلا أن نأمل في اختتامها بنجاح.

وبصفتي من أبناء أمريكا اللاتينية، فإن اتخاذ القرار ٢٢٦١ (٢٠١٦) بشأن كولومبيا، الذي تطرق إليه زملاء آخرون، يشكل مصدر ارتياح كبير بالنسبة لي، أولاً لأنني على ثقة من أنه سوف يساعد في المضي قدماً في عملية مفاوضات السلام، وثانياً لأن مجلس الأمن تمكن من التصرّف بالإجماع من خلال اتخاذ القرار في إطار رئاستنا.

ونعتقد أيضاً أن المناقشتين المفتوحين اللتين عقدتا بشأن حماية المدنيين (انظر S/PV.7606) وبشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.7610) كانتا من بين التطورات الإيجابية لأنهما وجّهتا انتباه المجلس وأعضائه مجدداً إلى القضايا العاجلة. وعلاوة على ذلك، فإن مسألة حماية المدنيين متأصلة الجذور في مشاكل أخرى معروضة على مجلس الأمن، مثل الحالة الإنسانية المروّعة التي تتكشّف في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق ببعض النقاط التي تبعث على القلق، فقد أشير بحق إلى أننا جميعاً قلقون إزاء التجارب النووية لكوريا الشمالية. وهذه المشكلة بالغة الخطورة. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن يتخذ مجلس الأمن قراراً بشأن هذه المسألة في غضون بضعة أيام.

وبوصفنا من أبناء أمريكا اللاتينية، فإننا نشعر بالقلق الشديد إزاء تعليق الانتخابات مرة أخرى في هايتي. وهذا سبب حقيقي للقلق لأن المؤسسة السياسية في هايتي تُظهر وجود نقص ظاهر في تحمل المسؤولية والتقيد بالمواعيد الزمنية والتزاماتها تجاه مجتمعها بإنشاء حكومة وتنفيذ الإصلاحات والعمليات التي ما فتئ الشعب الهايتي يتوق إليها. إن هايتي أحد تلك الأماكن التي لمجلس الأمن فيها وجود واضح من خلال عملية حفظ السلام التابعة له. وتحقيقاً لهذه الغاية، أتساءل عما إذا كان الآن هو الوقت المناسب للنظر في إمكانية إجراء زيارة إلى هايتي في المستقبل القريب جداً لأننا يجب أن نبذل قصارى جهدنا لإعادة العملية السياسية إلى مسارها في هايتي.

ومن المنظور الإنساني، تشكل الحالات في سورية والسودان واليمن مصدر قلق بالغ لنا، حيث يجري استخدام الحصار والتجويع بوصفهما سلاحي حرب، وحيث تُشن الهجمات على المستشفيات والمرافق المدرسية. وبوصفنا عضواً جديداً في مجلس الأمن، فإننا نشعر بقدر من الإحباط لأننا نرى، من جهة، أن المجلس لا يكفل أن يفي أحد الأعضاء بالتزاماته، ومن جهة أخرى، أن الجهات الفاعلة من غير الدول تتجاهل نداءاته. وبوصفنا عضواً جديداً في مجلس الأمن، لا بد لي من أن أقول إننا نشعر بدرجة ما من الإحباط التي آمل أن تتضاءل بمرور الوقت.

وفيما يتعلق بأساليب العمل، أود أن أشاطركم أمرا واحدا. بصفتنا عضواً جديداً، ذهلت بحقيقة أن للمجلس وتيرته وزخمه في التعامل مع قضايا مختلفة. وكثيراً ما نتكلم عن الحكمة الجماعية، لكنني ذهلت من حقيقة أننا نعقد الجلسات العامة هنا – ”جلسات مفتوحة“ كما هي معروفة – حيث نستمع إلى إحاطات إعلامية ونناقشها ونتجه إلى غرفة المشاورات المجاورة. وهناك في الواقع نقرأ بصوت عالٍ وثائق تبين المواقف الوطنية. ولا تجري أي مناقشة تقريباً. ولا يسعني أن أصدر حكما بوضوح شديد لأنني لم ألبث هنا إلا ٣٠ يوماً، ولكننا نستمع دائماً إلى المواقف الوطنية في قاعة المشاورات. ويمكننا الاستماع إلى المواقف الوطنية في هذه القاعة. يمكن لكل من يحضر هذه الاجتماعات الاستماع إلى البيانات، ويمكن للمشاورات الحقيقية أن تجري في قاعة المشاورات بشأن الكيفية التي يمكن بها حل المشاكل، وما يمكن أن نقبله بوصفنا هيئة. وقد تكون هذه حالة أتحدث فيها في غير محلها، ولكنني كنت حريصاً على تقاسم هذه الأفكار مع أعضاء المجلس.

أشكر جميع الوفود على عبارات التهنئة التي قدمتها، ولكن تلك التهاني من نصيب الفريق المجدّ الذي يدعمني، وأي ميزة في قيادتنا هي من نصيب الفريق، وأنا أتقبل كل المسؤولية عن أي أخطاء.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأود رسمياً شكر جميع الوفود على تعاونها، والأمانة العامة، والمترجمين الشفويين والمترجمين التحريريين على كل ما قدموه من دعم ثابت. وأتمنى للسيد أبيليان أفضل بداية وأشكره بصورة مباشرة على دعمه المستمر لنا.

وباسم المجلس، نتمنّى لأخوتنا وزملائنا من فنزويلا كل النجاح في رئاستهم التي سيتولونها في شباط/فبراير.

رفعت الجلسة الساعة ١٢|٠٥.